كتاب "التتبع" للإمام الدار قطني
موضوعه- أهدافه- شروطه
منهجه في عرض الأسانيد والمتون وقرائن الترجيح التي استعملها

منتصر جمال حسين حسين *

ملخص

يتناول هذا البحث التعريف بكتاب التتبع للإمام الدارقطني، الذي تتبع فيه أحاديث الصحيحين لبيان الأحاديث المعلولة التي يرى أنها نزلت عن شرطهما، وقد بلغت هذه الاحاديث المنتقدة (200) حديث. منها (14) حديثاً رجح الدارقطني فيها صع الشيخين، ويتحدث البحث عن الكتاب من حيث موضوعه وهدف مؤلفه واستخراج شروطه فيه، وعلاقته بكتابه الآخر العلل الواردة في الأحاديث النبوية ،كما تناول البحث مسالك الإمام الدارقطني في عرضه للأسانيد والمتون ومتى يلجأ إلى كل مسلك من هذه المسالك . كما حاول الباحث بيان أهم القرائن التي استخدمها الدارقطني للترجيح بين الروايات ليدلل على صحة ما ذهب اليه ،واعتمد الباحث في ذلك كله على الاستقراء التام للكتاب، ليؤكد الباحث أن الإمام الدارقطني سار على قواعد وأصول المحدثين في نقده لأحاديث الصحيحين، وأن نقده يختص بالصنعة الحديثية الصرفة، ويزيد من الثقة بأحاديث الصحيحين. واختتم الباحث دراسته بذكر أهم النتائج.

الكلمات الدالة: التتبع- التعليل- العلل- الأحاديث- المنتقدة- الصحيحين- قرائن الترجيح- النقد- الدار قطني.

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين وأفضل الصلاة واتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الإمام الدارقطني أحد أبرز الأئمة المعتنين بالحديث النبوي الشريف، وأحد النقاد المعتبرين، على وجه فاق فيه أقرانه وأبناء عصره وزمانه ومن كتبه التي تجلي مكانته، وتنبئ عن علو شأنه كتابه العجاب "التتبع"، هذا الكتاب الفذ الذي تتبع فيه -رحمه الله- أحاديث الصحيحين في أسانيد رأى أنها دون شرطهما، أو رأى أنها معلولة.

وهذا الكتاب إلى الآن لم يحظ بالدراسة المطلوبة، والعناية والاهتمام، فكان هذا البحث المتواضع الذي أسأل الله أن يكون فاتحة خير لما بعده.

مشكلة البحث:

يعالج البحث عدداً من الإشكالات أهمها:

1- ما هو موضوع كتاب" التتبع"للإمام الدارقطني؟ وما هو هدفه منه؟ وما شرطه فيه؟ وما علاقته بكتابه الآخر العلل الواردة في الأحاديث النبوية ؟

2- ما منهج الإمام الدار قطني في عرض الأسانيد في كتابه "التتبع"؟

3- ما منهج الإمام الدار قطني في عرض المتون في "التتبع"؟

4- ما أهم القرائن التي استخدمها الدارقطني للترجيح بين الروايات؟

أهداف البحث:

1- بيان موضوع كتاب التتبع، وتوضيح هدف الإمام الدار قطني من تأليفه وكشف شرطه فيه، وبيان علاقته بكتابه الآخر العلل الواردة في الأحاديث النبوية .

2- إيضاح منهج الإمام الدار قطني في عرض الأسانيد في كتابه "التتبع".

---

* الجامعة الاردنية، الاردن. تاريخ استلام البحث 2017/9/18، وتاريخ قبوله 2018/2/6 .

© 2019 عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

3- إيضاح منهج الإمام الدار قطني في عرض المتون في كتابه "التتبع".
4- بيان أهم القرائن التي استخدمها الدارقطني للترجيح بين الروايات.

منهج الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة بإذن الله على المنهجين التاليين:
1- المنهج الاستقرائي: حيث استقرا الباحث جميع أحاديث كتاب "التتبع" وهي (218) حديثاً ودرس أسانيدها ومتونها.
2- المنهج التحليلي: حيث حلل الباحث واستنبط الهدف المؤلف من كتابه وشرطه فيه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة متخصصة في كتاب "التتبع" .

خطه البحث:

سينتظم هذا البحث في مبحثين على التفصيل التالي:
المبحث الأول: التعريف بالكتاب ويشمل المطالبين التاليين:
المطلب الأول: بيان موضوع الكتاب.
المطلب الثاني: هدف الكتاب وشرطه.
المطلب الثالث:علاقة كتاب التتبع بكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني.
المبحث الثاني: طريقة عرض الأسانيد والمتون في "التتبع".
المطلب الأول: منهج الإمام الدار قطني في عرض الأسانيد.
المطلب الثاني: منهج الإمام الدار قطني في عرض المتون.
المبحث الثالث: قرائن الترجيح عند الإمام الدارقطني في كتابه التتبع.
الخاتمة: وفيها أهم النتائج.
التوصيات:وفيها أهم التوصيات .

المبحث الأول

التعريف بالكتاب

المطلب الأول: بيان موضوع الكتاب

هناك عدة أنواع من الدراسات ظهرت حول الصحيحين والتأليف حولهما من حيث التزامهما بشرطيهما وهي:
1- الإلزامات.
2- الاستدر اكات.
3- التتبع.

ولكل واحد من هذه الأنواع هدف ومغزى، وكل واحد منها مختلف في التصنيف عن الآخر.

فالإلزامات: أن يأتي إمام إلى كتاب من كتب الحديث فيلزم المصنف بذكر أحاديث تركها وهي على شرطه.

وأبرز الإلزامات كتاب الإلزامات للإمام الدار قطني، الذي قال في مقدمته: "ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعيين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما،...".[1]

وأما المستدرك: فهو أن يخرج مؤلف ما أحاديث على شرط كتاب آخر لم يخرجها دون الزام.

وهذا النوع قريب جداً من الإلزامات.

وأشهر المستدركات مستدرك الإمام الحاكم على الصحيحين

وأما التتبع: فهو "نوع من التصنيف عن المحدثين يقصدون به الاستدراك والتتبع على مصنف التزم الصحة، وأشهرها تتبع

الدار قطني (385هـ) على الصحيحين.. وسماه ابن خير في "فهرسته" (الاستدراك) وسماه القاضي عياض: (الاستدراكات على البخاري ومسلم) وكذ اسماه أيضاً ابن الصلاح...".[2]

فموضوع كتاب الإمام الدار قطني "التتبع" هو الاستدراك على الشيحين في أسانيد ومتون يرى الإمام الدار قطني انها دون شرطهما، وأنها منتقدة أو معلولة مع بيان وجوه الاختلاف والاضطراب أو وهم الرواة فيها.

وبلغ عدد الأحاديث التي تكلم عليها الإمام الدار قطني (218) حديثاً اتفق الشيخان على (33) منها، وانفرد البخاري بـ(70) حديثاً وانفرد مسلم بـ(114) حديثاً، وحديث واحد ليس من أحاديث الصحيحين ، ومن خلال النظر في الكتاب ودراستي له تبين حتى أن هناك (9) أحاديث مكرره،و(7) أحاديث لم يوردها منتقداأو متتبعاً إنما محلها الإلزامات.

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أننا إذا امعنا النظر في عدد الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الصحيحين وهي (200) حديثا، وقارنا هذا العدد بمجموع أحاديث الصحيحين وهي (15128) حديثا، يتضح لنا أن نسبة الأحاديث المنتقدة بلغت (1%) تقريبا .

وقد أجاب العلماء كالنووي وابن حجر وغيرهم عن معظم هذه الانتقادات ولم يسلم له إلا أحاديث يسيرة .ومما يجدر التنبيه عليه أيضا أن انتقادات الحافظ الدارقطني هي انتقادات خاصة بالصنعة الحديثية المحضة ونقد للإسناد من حيث هو وليس نقدا للحديث من مجموع طرقه أو لما له من المتابعات والشواهد.

المطلب الثاني: هدف الكتاب وشرطه

لابد لكل مصنف في أي نوع من أنواع العلوم أن يكون له هدف واضح محدد في كتابه الذي ألفه، فيبدأ في كتابه وتصنيفه لخدمة هذا الهدف وإيضاحه وإيصاله للناس.

وكذلك لا بد له أن يشترط على نفسه شروطاً يسير عليها؛ ليحقق هدفه في كتابه.

وهذه الأهداف وتلك الشروط قد ينص المصنف عليها، وقد يُعرض بها، وقد يتركها غفلاً عن الذكر، فيتنافس أهل العلم باستخراجها ومعرفتها وإعمال الفكر والنظر فيها بعد استقراء الكتاب فيستخرجونها بعد جهد وتأمل.

أما بالنسبة للإمام الدار قطني رحمه الله، فقد ذكر هدفاً من أهدافه في هذا الكتاب، وأعرضَ عن ذكر الشروط، ومع قراءة الكتاب حاولتُ جاهداً أن استنبط شيئاً من ذلك.

هدفه في كتابه:

بَيَّن الإمام الدار قطني هدفه من كتابه فقال:

"ذكرُ أحاديثَ معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب فيها".[3]

فهذا تنصيص من الإمام– رحمه الله– حول هدفه من كتابه، فهو باجتهاده رأى في الصحيحين أو أحدهما أحاديث معلولة منتقدة فتتبعها ودرسها وبين عللها، ثم بين وجه الصواب فيها.

ومن أهدافه التي ظهرت أثناء الدراسة: الدفاع عن بعض أحاديث الصحيحين فهو أحياناً يورد الروايات التي أشار بعض أهل العلم إلى أنها تعل أحاديث الصحيحين وبعد إيرادها يرجح رواية الصحيحين وينتصر لها، كما في الأحاديث (214،213،165،164،119،105،100،98،94،86،85،68،52،51)[4].

ومن أهدافه كذلك: إيراد كل ما انتقد على الصحيحين منه أو من غيره، فنراه مثلاً ذكر حديثين ولم يكتب عللهما بل اكتفى بذكر رواية الصحيح. للإشارة أن هذين الحديثين قد انتقدا من غيره. وهو قد رجح في الحديث رقم (79) رواية الصحيحين لكن في كتابه الآخر العلل.[5]

شروطه في كتابه

لم يذكر الإمام الدار قطني شرطاً له في كتابه، لكنه من خلال النظر في الكتاب يمكن استنباط عدد من الشروط كالتالي:

1– إيراد جميع الأحاديث التي يعلها في الصحيحين مع إيراد الروايات المختلفة التي تعل بها مع الترجيح.

2– التنبيه على المخالفة والتفرد.

3– التنبيه على الاضطراب.

4– ذكر كل ما يُعل بجرح الراوي.

المطلب الثالث: علاقة كتاب التتبع بكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية:

مما لا شكّ فيه أن كتاب التَّتبُّع، يُعد كتابا مستقلا عن كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، فهما كتابان، وإن كان مجال بحثهما واحدٌ، ألا وهو بيان العلل الواردة في بعض الأحاديث النبوية، إلاّ أنّ الأوّل منهما اقتصَر فيه الإمام الدارقطنيُّ على نقد

الأحاديث الواردة في الصحيحين فقط دون سواهما، بخلاف كتاب العلل، فحاله أرحَبُ وأوسعُ، وإن كان اشتمل هذا الثاني على بعض تلك الأحاديث التي ضمَّنها في كتاب التَّتبُّع، إلاّ أنه تكلَّم عليها دون الاقتصار على بيان الاختلاف الوارد في إسنادي البخاريُّ ومسلم، أو إسناد إحداهما، بل توسَّع في ذلك على غير النَّحو الذي نجده في كتاب التَّتبُّع من الاختصار، كما أن منهج الإمام الدارقطنيُّ في كتاب العلل يختلف عن منهجه في كتاب التَّتبُّع من عدّة وجوهٍ ،وتفصيل ذلك يحتاج لبحث مستقل .

المبحث الثاني

طريقة عرض الأسانيد والمتون في "التتبع"

المطلب الأول: منهج الإمام الدار قطني في عرض الأسانيد

من المعلوم لمن طالع كتاب التتبع للإمام الدار قطني أنه رتبه على مسانيد الصحابة الكرام–رضي الله عنهم– ولم يرتبه على أبواب الفقه وقد كان ترتيب الصحابة في كتابه على النحو التالي:

الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث	الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث	الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث
1	أبو هريرة	27	11	أبو بكرة	7	21	عبد الله بن عمر	11
2	عبد الله بن عمرو	7	12	عبد الله بن مسعود	9	22	أنس بن مالك	11
3	أبو موسى الأشعري	11	13	كعب بن عجرة	3	24	بريدة بن الحصيب	2
4	عمران بن الحصين	5	14	كعب بن مالك	3	24	جابر بن عبد الله	3
5	حذيفة	8	15	أم سلمة	3	25	عمر بن الخطاب	13
6	سعد بن أبي وقاص	6	16	أنس بن مالك	2	26	عبد الله بن عباس	14
7	أبو سعيد الخدري	3	17	عمر بن الخطاب	16	27	عائشة	19
8	سهل بن سعد	6	18	عثمان بن عفان	7	28		
9	سلمان	7	19	علي بن أبي طالب	8			
10	المغيرة بن شعبة	4	20	عبد الرحمن بن عوف	2			

وقد سلك رحمه الله عدة مسالك في عرض الأسانيد في كتابه وأهم هذه المسالك هي:

0المسلك الأول: ذكر إسناد البخاري أو مسلم كاملاً.

فيعرض إسناد الصحيح كاملاً ، ومثال ذلك :

قال الإمام الدار قطني: "أخرج البخاري عن اسحق بن شاهين، عن خالد عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها... الحديث وقال:

"كل مسكر حرام" ح قال البخاري:وقال جرير وعبد الواحد، عن الشيباني عن أبي بردة".[6]

ففي هذا المثال ساق إسناد البخاري كاملاً ولم يقتصر على جزء منه.

ومثال آخر :

قال الإمام الدار قطني: "وأخرج مسلم عن أحمد بن الحسن بن خراش، عن الرياحي عمر بن عبد الوهاب، عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن سهيل عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا جَلَسَ أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها".[7]

فهنا كذلك ساق الإمام الدار قطني الإسناد كاملاً من شيخ الإمام مسلم حتى انتهى إلى متنه.

ولعل السبب في سوق الإسناد كاملاً عند الدار قطني أن الحمل في الخطأ على الرواية عنده في أول الإسناد من جهة المصنف.

فالحمل في المثال الأول الذي سقناه على خالد بن عبد الله الطحان وفي المثال الثاني على عمر بن عبد الوهاب.

لهذا يسوق الإمام الدار قطني الإسناد كاملاً.

المسلك الثاني: الاقتصار على جزء من الإسناد:

وهذا المسلك عكس المسلك الأول، إذ يقتصر فيه الإمام الدار قطني على جزء من الإسناد.

ومثال ذلك:

قال الإمام الدار قطني: "وأخرج مسلم حديثَ فراتٍ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يكون عشرُ آيات.." فهنا اقتصر الإمام الدار قطني على جزء من الإسناد ولم يسقه كاملاً والحديث في مسلم: قال الإمام مسلم: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب واسحق بن إبراهيم وابن أبي عمر المكي واللفظ لزهير قال إسحق: اخبرنا وقال الآخران حدثنا سفيان بن عيينة عن فرات... والسبب في الاقتصار على جزء من الإسناد هنا أن الإمام الدار قطني أراد الأشارة إلى موضع الخطأ وسببه وهو فرات القزاز.

المسلك الثالث: ذكر الإسناد ثم تعقيبه بالمتابعة ثم بالمخالفة

قال الإمام الدار قطني: "أخرج البخاري ومسلم حديث عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. "يتقارب الزمان ويُلقى الشح وتكثر الفتن ويكثر الهرج" قلت: تابع حمادُ بن زيد عبد الأعلى وقد خالفهما عبد الرزاق فلم يذكر أبا هريرة وأرسله، ويقالُ: إن معمراً حدث به بالبصرة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها وقد خالفه فيه شعيب ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري رووه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة وقد أخرجا جميعاً حديث حميد أيضاً".[8]

ففي هذا المثال: ذكر الإمام الدار قطني الجزء من الاسناد الذي يرى فيه علة ثم أتبعه بذكر من تابعه ثم بذكر من خالفه ليشير إلى أنه وإن كان يرى أن هناك علة في هذا الإسناد وهي الاختلاف في الوصل والإرسال إلا أن كلاً من الطريقين لها متابعات.

ثم أشار إلى علة أخرى وهي مخالفه معمر لأربعة من الرواة إذ جعل الرواية من رواية الزهري عن سعيد والأربعة جعلوا شيخ الزهري حميُد.

والإشارة إلى المتابعات إفادة "لثبوت المتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصاً أن البخاري ومسلماً قد أخرجا حديث الزهري عن سعيد وحديث الزهري عن حميد، ففي هذا إشارة إلى ثبوت المتن أما بالنسبة للإسناد فوقع الخلاف فيه وعمل البخاري فيه إشارة إلى تصحيح الوجهين والله أعلم.

المسلك الرابع: ذكر الإسناد ثم تعقيبه بالمخالفة دون ذكر المتابعات

قال الإمام الدار قطني: "وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قصة المسيء صلاته وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أرجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ".

قال: وقد خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم منهم: أبو أسامة وعبد الله بن نمير وعيسى بن يونس وغيرهم ورووه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة فلم يذكروا أباه...".[9]

ففي هذا المسلك يذكر الإمام الدار قطني الإسناد كاملاً أو جزءاً منه ثم يعقب بذكر المخالفة لهذا الإسناد ولا يذكر المتابعات ، ويلجأ إلى هذا المسلك عند خلو الإسناد المنتقد من المتابع.

وفي هذا المثال بعد تخريج الحديث والبحث عن طرقه لا تجد للإمام يحيى بن سعيد القطان متابعاً على روايته بزيادة أبي سعيد المقبري في الإسناد، ومع ذلك فهي رواية صحيحة فالقطان إمام حافظ ثقة يتحمل مثل هذه الزيادة .[10]

المسلك الخامس: ذكر عدد من الأسانيد لحديث واحد في الصحيح والترجيح بينها

وفي هذا المسلك بذكر الإمام الدار قطني مجموعة من الأسانيد في الصحيح لحديث واحد ويرجح بينها.

فيكون الإمام البخاري أو الإمام مسلم قد أخرجا الحديث من أكثر من طريق بأكثر من اسناد فيذكرها الإمام الدار قطني ويرجح بينها.

مثال يوضح المقصد من هذا المسلك :

قال الإمام الدار قطني وأَخَرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ تَوبَةِ كَعبٍ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ عَن يُونُسَ وَعُقَيلٍ وَإِسحَاقَ بنِ رَاشِدٍ، عَن الزُّهرِيُ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ كعبٍ، عَن أَبِيهِ، – عَن كَعبٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأَخرَجَهُ عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ المُبَارَكِ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيُ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بن كَعبٍ، عَن كَعبٍ مُرسَلاً.

وَقَد رواه سُوَيدٌ عَنِ ابنِ المُبَارَكِ مُتَّصِلاً مِثلَ مَا قَالَ ابنُ وَهبٍ وَاللَّيثُ عَن يُونُسَ.

وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ، عَن يُونُسَ وَعُقَيلٍ وَابنِ أَخِي الزُّهرِيِّ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ.

وَعَن سَلَمَةَ، عَن ابنِ أعيَنَ، عَن مَعقِلٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ، عن عمه عبيد الله بن كعب عن كعب.

قال: وتابع معقلاً صالح بن أبي الأخضر على عبيد الله بن كعب وكلاهما لم يحفظ والأول الصواب".[11]

ففي هذا المثال روى الإمامان في صحيحيهما قصة توبة كعب بن مالك من عدة طرق وبعدة أسانيد فأوردها الإمام الدار قطني ووصف بعضها بالصحاح موافقة للشيخين إلا أنه انتقد بعض هذه الأسانيد بالشذوذ لمخالفتها للرواية المحفوظة التي أخرجاها في صحيحيهما.

فيكون انتقد طريقاً من عدة طرق ويبقى أصل القصة صحيحاً.

المسلك السادس: أن يسوق عدداً من الأحاديث سيقت من رواية واحدة

في هذا المسلك لا يذكر الإمام الدار قطني الإسناد كاملاً وإنما يذكر رواية معينة أخرج بها الإمامان أو أحدهما عدداً من الأحاديث فيسوقها الإمام الدار قطني ويذكر تعقبه وتتبعه.

مثال: قال الإمام الدار قطني: "وأخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة منها

الكسوف ومنها: "زادك الله حرصاً ولا تعد" ومنها: "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" ومنها: "ابني هذا سيد".

والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة".[12]

فالإمام الدار قطني لا يصحح سماع الحسن البصري من أبي بكرة بل يجعل بينهما واسطة وهو الأحنف.

لهذا السبب أورد الإمام الدار قطني عدداً من أحاديث الحسن عن أبي بكرة دون ذكر أسانيدها لأن العلة عنده عدم سماع الحسن من أبي بكرة مع أن الحسن صرح بالسماع من أبي بكرة رضي الله عنه كما في صحيح البخاري كما في حديث: "ابني هذا سيد".

المطلب الثاني: منهج الإمام الدار قطني في عرض المتون .

تنوعت مسالك الإمام الدار قطني في عرض المتون كما هو الحال في عرض الأسانيد وهذا التنوع لم يكن عشوائيا بل كان لأهداف واضحة عنده رحمه الله.

المسلك الأول: عرضُ المتن كاملاً.

مثال: قال الإمام الدار قطني: "أخرج البخاري ومسلم حديث عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: "يتقارب الزمان ويلقى الشح ويكثر الفتن ويكثر الهرج" فهذا الحديث هو الحديث الأول في التتبع وساق الإمام رحمه الله متنه كاملاً، وذكر بعده من تابع ومن خالف، وكأنه حين ساق المتن كاملاً إشارة منه إلى ثبوت المتن مع وجود هذا الاختلاف في السند.

مثال آخر: قال الإمام رحمه الله: "وأخرج مسلم حديث عبد الصمد بن عبد الوارث، عن شعبة عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من حلق وسلق وخرق".

قال: وهذا لم يرفعه عن شعبة غير عبد الصمد وأصحاب شعبة يخالفونه ويروونه عنه موقوفاً".[13]

وفي هذا المثال أيضاً ناقش الإمام رحمه الله هذا الطريق عن شعبة...، ولم يناقش صحة المتن فسَاقه كاملاً، والحديث أصاله أخرجه مسلم من طرق سابقة صحيحة، وإنما مناقشة الإمام الدار قطني رحمه الله لهذه الطريق فحسب.

المسلك الثاني: عرضُ جزء من المتن .

وهذا مسلك آخر مختلف عن المسلك الأول، بحيث يقتصر الإمام الدار قطني هنا على جزء من المتن، ولا يعرضُ المتن كاملاً.

وأشهر أمثلة "التتبع" على هذا المسلك ما قاله الإمام الدار قطني:

وَأَخْرَجَ مُسلِمٌ أيضاً حَدِيثَ جَرِيرٍ، عَن التَّيمِيَّ، عَن قَتَادَةَ عَن أبي غَلاَّبٍ، عَن حِطَّانَ، عَن أبي مُوسَى، عَن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم في سُأنِ الصَّلاةِ، وَتَعلِيمِ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم إيَّاهُم ذلِكَ، فِيهِ: "وَإذَا قَرَأ فَأَنصِتُوا".

وَقَد خَالَفَ التَّيمِيَّ جَمَاعَةُ، مِنهُم هِشَامٌ الدَّسْتَوَانِيُّ، وَشُعبَةُ، وَسَعِيدٌ، وَأَبَانُ، وَهَمَّامٌ، وَأَبُو غَوَانَةَ، وَمَعمَرٌ، وَعَدِيُّ بنُ أبي عِمَارَةَ؛ وَرَوَوهُ عَن قَتَادَةُ، لَم يَقُل أحَدٌ مِنهُم: "وَإذَا قَرَأ فَأَنصِتُوا".

وَقَد رُوِيَ عَن عُمَرَ بنِ عَامِرٍ، عَن قَتَادَةَ مُتَابَعَةُ التَّيمِيّ، وَعُمَرُ لَيسَ بِالقَوِي؛ تَرَكَهُ يَحيَي القَطَّانُ، وَفي اجتِمَاعِ أصحَابِ قَتَادَةَ عَلَى خِلافِ التَّيمِيُ دَلِيلٌ عَلَى وَهَمِهِ، وَاللهُ أعلَمُ".[14]

ففي هذا المثال، اكتفى الإمام الدار قطني بذكر جزء من المتن، وهو الزيادة المختلف فيها "وإذا قرأ فانصتوا" فاقتصر عليها إذ هي محل البحث والنظر.

والمثال الآخر ما قاله الإمام الدار قطني: "وأخرج مسلمٌ حديثُ فراتٍ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله

عليه وسلم: "يكون عشر آيات".

قال: وهذا لم يرفعه غير فراتٍ عن أبي الطفيل من وجه يصح...".[15]

ففي هذا المثال أيضاً اكتفى الإمام الدار قطني بذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر أول الحديث فقط، إشارة منه بالإشكالية والعلة التي من أجلها وضع الحديث في "التتبع" وهي علة رفع الموقوف فذكر من رواية مسلم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع أول الحديث، تم ذكر من خالف فراتاً في رفع الحديث فوقفه.

فهو اكتفى بهذا الجزء من المتن لهذه الحيثية والله أعلم.

المسلك الثالث: عدم عرض المتن إطلاقاً .

ففي هذا المسلك يكتفي الإمام الدار قطني رحمه الله بسياق الإسناد أو جزء منه مع ذكر المخالفة فيه ولا يسوق المتن .

ويستخدم الإمام هذا المسلك حين تكون العلة إسنادية لا متنية، وهذه العلة لا تؤثر في صحة الحديث.

مثال ذلك قال الإمام الدار قطني: "وأخرجا جميعاً، حديث ابن وهب عن عمرو عن بكير عن سليمان عن ابن جابر عن أبيه بن أبي بردة (ح م) خالفهُ ليث وسعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير ولم يقولا عن جابر.

وقال مسلم بن أبي مريم: عبد ابن جابر عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم. وقولُ عمرو صحيح والله أعلم؛ لأنه ثقة وقد زاد رجلاً. وتابعة أسامه بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله".[16]

ففي هذا المثال: ساق الإسناد وذكر الاختلاف فيه ولم يسق المتن، والمتن هنا هو قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله".

وإنما أعرض الإمام عن ذكر المتن هنا واكتفى بالإسناد، لأن العلة هنا الاختلاف في الأسانيد وحاصل الاختلاف هل هذا الحديث عن صحابي مبهم أو مسمى؟ واختلاف آخر هل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة أم لا؟.[17]

وهاتان علتان الأولى منهما غير قادحة إطلاقاً، والأخرى: محل نظر تختلف باختلاف حال الإسناد المدروس وهي هنا غير قادحة والله أعلم.

المبحث الثالث

قرائن التَّرجيح عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

يعتمد حفاظ الحديث وعلماؤه على عدّة قرائن للترجيح بين الروايات عند وقوع الاختلاف بينها، فتراهم يعتمدون على هذه القرائن من أجل ترجيح أحد الوجوه على غيره، أو إحدى الروايات على غيرها، وتعدّ هذه القرائن من أهم الوسائل للكشف عن العلل عند الاختلاف بين الروايات.

ومن المعلوم عند أهل الصنْعة أن هذه القرائن بعضها يتعلق بالإسناد، وبعضها الآخر يتعلق بالمتن.

وقرائن الترجيح عديدة ومتنوِّعة، يصْعُب حصرُها والإحاطة بكل وجوهها، لأنّ كلِّ حديث له نقدُه الخاص به، قال الحافظ ابن حجر: «ووجوهُ الترجيح كثيرة لا تنحَصِرُ ولا ضابطَ لها بالنِّسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌّ، وإنما ينهض بذلك المُمارسُ الفَطِنُ الذي أكثَرَ من الطُّرق والرِّوايات، ولهذا لم يحكم المتقدِّمون في هذا المقام بحكمٍ كليٍّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرُهم بحسب ما يقوم عندهم في كلِّ حديثٍ بمفرده».[18]

وهكذا جاءت قرائنُ التَّرجيح عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع، على الوجه الذي سبق في كلام الحافظ ابن حجر، فهي متنوِّعة وعديدة، وقد كان يُصرِّح بِذكرها أحياناً، وفي بعض الأحيان يمكن معرفتها واستنباطها من سياق كلامه، وجميع ما وقفت عليه من القرائن في كتاب التتبع اللحافظ الدارقطني قرائن ترجيح متعلقة بالإسناد؛ لأن نقد الحافظ الدارقطني لأحاديث الصحيحين كان موجهًا لبعض الطرق والروايات التي وقع فيها الاختلاف، فهو نقدٌ موجّه للأسانيد فقط دون المتون.

والحافظ الدارقطني في كتابه التتبع عند ترجيحه لأحد أوجه الاختلاف أو إحدى الروايات التي انتقدها في أحاديث الصحيحين أو أحدهما لم يعتمد على قرينة واحدة أو قرينتين فقط، وإنما سار على ما سار عليه الأئمّة المتقدِّمون في تنوُّعهم من حيث اعتبار مجموعةٍ من القرائن، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى ما يمكن أن يتَّسع له هذا المقام من تلك القرائن التي استعملها الإمام الدارقطنيّ في كتابه هذا دون التوسُّع في بسطها والتعليق عليها، وما أجاب عنها بعضُ أهل العلم.

ويمكن إجمال هذه القرائن بما يلي:

القرينة الأولى: الترجيح بالحفظ والإتقان:

وهي من أهمِّ القرائن التي يستعملها الأئمّة والنُّقاد في ردِّ أحاديث بعض الرُّواة لمخالفة مَنْ هم أوثق وأحفظ منهم، وقد أكثر الإمام الدارقطنيُّ من استعمال هذه القرينة في كتابه هذا، وإن لم يصرِّح بها في بعض الأحيان، إلاّ أنّي سأقتصر هنا على ذكر ما وقع فيه التَّصريح بها، لأنّ ذلك أقوى في الدّلالة على أنه كان يستند على هذه القرينة في الترجيح.

ومثال ذلك:

قول الإمام الدارقطني[19]: «وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة: قصة المسيء صلاته، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أرجع فصل فإنك لم تصل».[20]

قال: وقد خالف يحيى أصحاب عبيدالله كلهم، منهم: أبو أسامة وعبدالله بن نمير وعيسى بن يونس وغيرهم، ورووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه.

ورواه معتمر، عن عبيدالله، عن سعيد مرسلاً، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم.

ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيدالله حدث به على الوجهين. والله أعلم».

فنلاحظ في هذا المثال أن الحافظ الدارقطني أيّد صنيع الإمام البخاري؛ حيث رواه البخاري على الوجهين مصححًا لهما، وقول الحافظ الدارقطني: (ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيدالله حدث به على الوجهين)، فيه إشارة من الحافظ الدارقطني لتصحيح البخاري لهذا الحديث وإقراره عليه.

واعتمد الحافظ الدارقطني في تصحيحه لهذا الحديث على قرينة الحفظ، وقدمها على قرينة العدد.

وقد تكرَّر هذا الصَّنيع من الإمامالدارقطنيِّ رحمه الله تعالى في استعماله لهذه القرينة في غير موضع من كتابه التَّتبُّع، فذهب إلى ترجيح رواية مَنْ هم أحفظ على مَنْ خالفهم .[21]

القرينة الثانية: الترجيح بكثرة العدد إذا كانوا من الحفّاظ:

تعد هذه القرينة من أقوى القرائن التي سلكها حفاظ الحديث في الترجيح بين أوجه الاختلاف والروايات، وقد نصّ عليها الأئمة، قال الإمام الشافعي: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد» .[22]

وقد سأل السلميُّ الحافظَ الدارقطنيَّ «عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، مثل أن يروي الثوري حديثا، ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة تثبت، تقبل منه تلك الزيادة، ويحكم لأكثرهم حفظا وثبتا على من دونه».[23]

وهذه من القرائن التي أكثرَ الإمام الدارقطنيُّ من استعمالها.

مثال ذلك:

ما تتبَّع به البخاريَّ فيما أخرجه عن إسحاق بن شاهين الواسطيِّ، عن خالد بن عبدالله الطحّان، عن أبي إسحاق سليمان بن فيروز الشّيبانيّ، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، «أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم بعثَهُ إلى اليمن، فسأله عن أشربةٍ تُصنع بها...» الحديث، وقال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حرام».[24]

قال الدارقطنيُّ: «وقال البخاريُّ: وقال جريرٌ (هو ابن عبدالحميد) وعبدُالواحد (هو ابن زياد): عن الشيبانيِّ، عن أبي بُردة.

قال أبو الحسن [الدارقطني]: رواهُ جماعةٌ من الحفّاظ عن الشَّيبانيِّ، فخالفوا خالدًا، منهم: جريرٌ، وعبدالواحد، وابنُ فُضيل، وعليُّ بن مُسهِرٍ، وعمرو بن أبي قيس، والثَّوريُّ، وإبراهيم بن الزِّبرِقان، وورقَاءُ، وإبراهيم بنُ ظَهْمان، وسعيد بن حازم، ومنصور بنُ أبي الأسود وغيرُهم؛ روَوْهُ عن الشَّيبانيِّ، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، ولم يذكروا في الإسناد: سعيدَ بنَ أبي بُرْدة».[25]

يتبين من هذا المثال أن الحافظ الدارقطني اعتمد في الترجيح على قرينة العدد إذا كانوا من الحفاظ، فقدم هذه الرواية على غيرها.

القرينة الثالثة: التعليل بسلوك الجادّة في الأسانيد:

وهي قرينة استعملها علماء الحديث للكشف عن العلل، وقد عبر حفاظ الحديث عن هذه القرينة بعبارات مختلفة الفرق بينها يسير، وكلها يؤدي إلى المعنى المراد نفسه، أن الراوي سلك الطريق الأشهر في إسناد الحديث، فرواه به خطأً؛ فمن ذلك ما قاله أبو حاتم الرازي وأكثر منه، قوله: (لزم الطريق)[26] ، وقال الحاكم في ذلك: (أخذ طريق المجرة)[27] ، أما الحافظ ابن حجر فقال: (اتبع العادة)[28] ، وقد عبر عنها الدارقطني هنا في هذا الكتاب فقال:(سلك به الطريق السهل).

وهذه القرينة متعلِّقة بقلّة ضبط أو غفلة أحد الرُّواة، في سلوكه الطريق المشهورة في الرواية التي يكثُر تكرارها وترددها؛ كونها أسهل في الحفظ، ويكون الصواب في خلاف ما رواه.

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم[29] من طريق حسين الجُعفيِّ، عن زائدة بن قدامة، عن هشام بن حسّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تختصُّوا يومَ الجمعة بصيام، ولا ليلَتَها بقيام».

قال الإمام الدارقطنيُّ[30]: «وهذا لا يصحُّ عن أبي هريرة، وإنما رواه ابنُ سيرين، عن أبي الدَّرداء، في قصّةٍ طويلةٍ لسلمانَ وأبي الدرداء، ورواه أيوب وهشام وغيرُهما كذلك. وكلُّ مَنْ قال فيه: عن أبي هريرة إنما رواهُ ابنُ سيرينَ، قيل: ذلك عن عوف، وقيل: عن ابن عيينةَ، عن أيوبَ، ولا يصحُّ عنهما». فنلاحظ هنا أن الوهن وقع براوية هذا الحديث على الجادة وهي عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، والصواب أنه عن أبي الدرداء خلاف الجادة وليس عن أبي هريرة .

القرينة الرابعة: الترجيح بالاختصاص:

وهي من القرائن المهمة التي بُني عليها علم العلل في الترجيح بين الرواة المختلفين على شيوخهم المكثرين، فيكون للشيخ المكثر مجموعة من التلاميذ يروون عنه، ويمتاز واحد منهم أو أكثر بإتقان وضبط روايات هذا الشيخ أكثر من سائر تلاميذه، فيكون هذا التلميذ من خواص الرواة المتقنين عن هذا الشيخ، وهذا الاختصاص يعود إلى عدة أمور، منها طول الملازمة وقِدَمها ونحو ذلك.

وقد استعمل الحافظ الدارقطني هذه القرينة في الترجيح، ولم يصرح بها إلا قليلاً.

ومثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث ابن ابجر، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه)».[31]

قال: هذا الحديث تفرد به ابن ابجر، عن واصل، حدث به عنه أبنه عبدالرحمن وسعيد بن بشير،وخالفه الأعمش وهو أحفظ لحديث أبي وائل منه، رواه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله قوله غير مرفوع، قاله الثوري وغيره عن الأعمش.[32]

فنلاحظ هنا انه رجح رواية الأعمش لأنه أخص وأثبت بأبي وائل من غيره .

القرينة الخامسة : الترجيح برواية الراوي عن أهل بيته:

وذلك لأن الإنسان أعلم بأهل بيته من غيره.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني[33]: «وأخرج مسلم حديث ابن عجلان، عن سعد، عن أبي سلمة، عن عائشة: «كان في الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي فعمر» .[34]

وعن أبي الطاهر، عن ابن وهب، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن عائشة.[35]

وأخرجه البخاري من حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، من حديث زكريا، عن سعد مثله.[36]

والمشهور عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي سلمة: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الهاد: عن إبراهيم. وتابعه جماعة، منهم: ابناه؛ سعد ويعقوب، وأبو صالح كاتب الليث، وغيرهم».

القرينة السادسة: الترجيح بالتاريخ:

استعمل الحافظ الدارقطني هذه القرينة لإثبات عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم الذين رووا عنهم في الأسانيد المنتقدة.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني[37]: «وأخرج مسلمٌ[38] حديثَ معاوية بن سلاّم، عن زيد، عن أبي سلاّم[39]، قال: قال حذيفةُ: «كنّا بشرٌ، فجاءنا اللهُ بخير» .

وهذا عندي مرسلٌ؛ أبو سلام لم يسمعْهُ من حذيفةَ ولا من نُظرائه الذين نزلوا العراقَ، لأنّ حذيفةَ تُوفّيَ بعد قتْلِ عثمانَ رضي الله عنه بليالٍ، وقد قال فيه: «قال حذيفةُ»؛ فهذا يدلُّ على إرساله». وقد استدلَّ على ذلك بقرينة أن حذيفة رضي الله عنه توفّيَ بعد مقتلِ عثمان بن عفّان رضي الله عنه، بليالٍ، وأبو سلام ولد بعد مقتل عثمان، وقد قال فيه أبو سلّام: «قال حذيفة»، وهذا يدلُّ على إرساله، إلاّ أنّ هذا أيضًا قد ثبتَ متنُه بالطريق الأوّل الذي أخرجه الإمام مسلم[40] من طريق أبي إدريس الخَوْلانيِّ، وقال فيه: «سمعتُ حذيفة بن اليمان يقول...»، وطريق أبي سلاّم إنما أتى بها الإمام مسلم متابعةً لطريق أبي إدريس الخولانيّ، وبهذا تثبت صحّة المرسل إذا ورد من طريق آخر موصول صحيح، وإن كان من جهة الصَّنعة الحديثيّة يبقى مرسلاً.

القرينة السابعة: الترجيح بالزيادة:

هذه القرينة لها صور ومنها : أن يروي راويان حديثًا ويكون أحدهما مدلس ويزيد الآخر في إسناده راويًا، فيعمد الحافظ إلى ترجيح الرواية التي وقعت الزيادة في إسنادها، بناءً على أن الذي زادها من الرواة الثقات المتقنين، فيقدَّمه على الراوي المدلس لأنه ربما دلسه وأسقط راويا من اسناده .

مثال ذلك:

ما أخرجه البخاريُّ من طريق عليّ بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قال الرَّجل لأخيه: يا كافرُ، باءَ به أحدُهما».[41]

قال الإمام الدارقطنيُّ: «قال البخاريُّ: وقال عكرمة بنُ عمّار: عن يحيى، عن عبدالله بن يزيد، سمع أبا سلمة، سمع أبا هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، مثله.

قال أبو الحسن: يحيى بن أبي كثير يُدلِّس كثيراً، ويُشبه أن يكون قولُ عكرمة بن عمّار أوْلى بالصواب؛ لأنه زاد رجلاً، وهو ثقة.[42]«

القرينة الثامنة: تحديث الراوي خارج بلده وليس معه كُتبه:

هذه القرينة يعتمد عليها الحفاظ في ردّ رواية الراوي الثقة، وكانت روايته من حفظه وخارج بلده الذي اشتهر بالرواية فيه، وخالف فيها غيره من الثقات والحفاظ، فتقدم رواية الثقات الحفاظ على روايته، ويترجح أنه أخطأ في روايته لا سيما والقرينة تدل على ذلك، أنه حدّث به من حفظه وخارج بلده.

مثال ذلك:

ما ذكره الحافظ الدارقطني في أوّل كتابه التتبع، أن البخاريّ ومسلما أخرجا حديث عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن معمر بن راشد، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يتقارب الزمان، ويُلقى الشُّحُّ، وتكثُر الفِتَنُ، ويكثُر الهَرْجُ».[43]

قال بإثره: «وقد تابَعَ حمّادُ بن زيد عبدَالأعلى، وقد خالفهما عبدُالرزاق، فلم يذكر أبا هريرة، وأرسلَهُ. ويقال: إنّ معمرًا حدَّث به بالبصرة من حِفظِه بأحاديثَ وهِمَ في بعضها، وقد خالفَهُ شعيبٌ، ويونسُ، والليثُ بنُ سعد، وابنُ أخي الزُّهريِّ: رَوَوْهُ عن الزُّهريِّ، عن حُميدٍ، عن أبي هريرة، وقد أخرجا جميعًا حديثَ حميدٍ أيضًا».[44]

وفي الكتاب غيرُ ما ذكرت من القرائن، وفيما أشرتُ إليه ما يُغني عن الإسهاب في استقصائها خشيةَ الإطالة في ذلك، كما أن بعضها قد تكرّر استعمالُه لها في الترجيح، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلَّ حديث كان يسلُك فيه ترجيحه الخاصَّ به، وفي هذا المعنى قال الحافظ ابن رجب الحنبليّ: «قاعدة مهمّة: جُذّاق النُّقاد من الحفّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديثَ كلِّ واحدٍ منهم، لهم فهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أنّ هذا الحديثَ يُشبه حديثَ فلان، ولا يُشبه حديثَ فلانٍ، فيعلِّلون الأحاديثَ بذلك، وهذا ممّا لا يُعبَّر عنه بعبارة تحْصُره، وإنما يرجع فيه أهلُه إلى مجرّد الفَهْمِ والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم».[45]

وهكذا سار الحافظ الحدارقطني في نقده لأحاديث الصحيحين، ذاكرًا بإثر كل حديث أورده السبب الذي دفعه إلى إعلاله وانتقاده، ثم يدلل على ذلك ببعض القرائن التي تدل على صحة ما ذهب إليه.

وهو في عرضه لجميع الأحاديث التي تناولها بالنقد إنما يرجع للصنعة الحديثية الصرفة، لا إلى تضعيف الحديث وردّه جملة.

ولا شك أن مجال الترجيح في مثل هذه الأحاديث لا يمكن الجزم به إلا بعد دراسة موسعة، وتبقى المسألة تدور في مجال الاجتهاد.

نتائج البحث:

بعد هذه الجولة في كتاب الإمام الدار قطني "التتبع" ودراسة أهدافه وشروطه ومنهجه في عرض الأسانيد والمتون، وعرض أهم القرائن التي استخدمها للترجيح بين الروايات توصل الباحث إلى عدد من النتائج وهي التالي:

1- موضوع كتاب "التتبع" هو الأحاديث المعلة في الصحيحين أو أحدهما، وهذا هدف الإمام الدار قطني من تأليفه.

2- حاول الإمام الدار قطني استيعاب جميع ما انتقد على الصحيحين.

3- للإمام الدار قطني منهج واضح بعدة مسالك في عرض الأسانيد في كتابه.

4- للإمام الدار قطني منهج واضح بعدة مسالك في عرض المتون في كتابه.

5- لقد سار الدارقطني في تعليله لأحاديث الصحيحين على أصول وقواعد المحدثين مستخدما في ذلك قرائن الترجيح التي نص عليها الأئمة المتقدمون للتدليل على صحة ما ذهب إليه.

6- أن الترجيح بين الإمامين البخاري ومسلم وبين الإمام الدارقطني في الأحاديث المنتقدة يحتاج لدراسة موسعة وتبقى المسألة تدور في مجال الاجتهاد على كل حال.

7- أن كتاب التتبع وإن كان موضوعه نقد بعض أحاديث الصحيحين إلا أنه يزيد من الثقة والمكانة للصحيحين لقلة ما انتقد عليها وأن الصواب غالباً في جانبهما.

التوصيات:

يوصي الباحث بعدد من التوصيات أهمها:

1- تعميق العمل على إظهار منهج الإمام الدار قطني في كتابه التتبع.

2- كتابه دراسة في الفوارق العلمية في انتقاد أحاديث الصحيحين بين المتقدمين والمتأخرين.

3- إعادة تحقيق الكتاب، إذ هو بصورته الحالية محتاج إلى ذلك.

الهوامش

(1) الدار قطني، علي بن عمر، الالزامات والتتبع، تحقيق مقبل بن هادي، دار الآثار، صفاء، الطبعة الرابعة، 1433هـ، ص.94

(2) الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأول، 1420هـ، ص.81

(3) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، مرجع سابق، ص.209

(4) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، مرجع سابق.

(5) وهما في الإلزمات والتتبع، برقم 57،79 /ص305 وص 340 وهو في حديث رقم 79 عند إيراده له في كتابه العلل (4/215) رجح رواية الصحيح.ومن المفيد التعمق في دراسة منهج الامام البخاري ومسلم ومن الأبحاث المفيدة:1-قياس شرط البخاري في الطبقات ،بحث للدكتور أمين القضاة وشرف القضاة ،بحث منشور في مجلة دراسات(العلوم الأنسانية) الجامعة الأردنية ،المجلد (21)(أ)، العدد الخامس،(1994).2-بحث بعنوان التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه،للدكتور أمين القضاة ،مجلة دراسات ،الجامعة الأردنية ،(العلوم الأنسانية)،المجلد22(أ)، العدد4، 1995.

(6) "التتبع" ص264 حديث رقم 35 والحديث أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" تحقيق زهير بن ناحه الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هكتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم (.4343

(7) "التتبع" ص234 حديث رقم 17 والحديث أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت،كتاب الطهارة، ولو بعليه النووي باب الاستطابة، رقم (.265

(8) "التتبع" ص299 حديث رقم (54) والحديث في "صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الفتن وأشراط الساعة، وبدت عليه الإمام النووي باب في الآيات التي تكون قبل الساعة برقم (.2901

(9) "التتبع" ص210 رقم (1) والحديث في "صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، رقم 7061.وفي "صحيح مسلم"، مرجع سابق، كتاب العلم، ايوب عليه النووي باب رفع العلم وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، رقم (.157

(10) "التتبع" 223- 224 رقم 9 والحديث في "صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (757).

(11) انظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1370هـ، (352/1).وانظر بحث أسباب تعدد الروايات للدكتور أمين القضاة والدكتور شرف القضاة ،مجلة دراسات ،الجامعة الأردنية ،مجلد (20) ،عدد الملحق ، سنة 1993.

(12) "التتبع" ص381- 382 رقم (104).

(13) "التتبع" 355- 356 رقم 88- 91.

(14) الدار قطني، لالزامات والتتبع، مرجع سابق، ص210 حديث رقم (1)، والحديث: خرجه البخاري في "صحيحه" مرجع سابق، كتاب، باب ظهور الفتن، رقم (7061)، ومسلم في صحيحة، مرجع سابق، كتاب العلم، وبوب علي الإمام النووي باب رفع العلم وقبضة وظهور الجهل بلغتين، رقم (157).

(15) الدار قطني، الالزامات والتتبع، مرجع سابق، ص256 حديث رقم (42) والحديث أخرجه مسلم في "صحيحة"، مرجع سابق، كتاب الإيمان، وبوب عليه الإمام النووي باب تحريم ضرب الحدود وشقق الجيوب والوعاء بدعوى الجاهلية، رقم (104).

(16) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، مرجع سابق، ص277 حديث رقم (43) والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الصلاة، وايوب عليه الإمام النووي باب التشهد في الصلاة، رقم (404).
(17) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، ص299، حديث رقم (54) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، مرجع سابق، كتاب الفتن وأشراطه الساعة، ويوب عليه الإمام النووي باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، رقم (2901).
(18) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، مرجع سابق، ص357– 358، حديث رقم (92) والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" مرجع سابق، كتاب الحدود، باب كم التعزيز والأدب، رقم (6848) وأخرجه مسلم في "صحيح"، مرجع سابق، كتاب الحدود، ويوب عليه الإمام النووي باب قد وأسواط التعزير، رقم (1708).
(19) انظر: فتح الباري، مرجع سابق، (176/12– 177).
(20) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) النكت على ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة– السعودية– ط1، سنة 1984، (712/2).
(21) التَّتَبُّع (ص223) الحديث رقم (9).
(22) تقدم تخريجه في الهامش رقم (10).
(23) التتبع (ص137، 453، 535، 538) الحديث رقم (137، 146، 199، 201).
(24) الشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1405هـ، 1985م. (ص127).
(25) السلمي، محمد بن الحسن (ت412هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين، ط1، سنة 1427هـ. (ص360) رقم (470)، وينظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (689/2).
(26) صحيح البخاريّ، كتاب المغازي، باب بَعْث أبي موسى ومعاذٍ إلى اليمن قبل حجّة الوداع (162/5–161)، الحديث رقم (4343).
(27) التتبع (ص264) الحديث رقم (35).
(28) العلل لابن أبي حاتم (107/1).
(29) الحاكم، محمد بن عبدالله (ت405هـ). معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط2، سنة 1397هـ، 1977م. (ص118).
(30) النكت على كتاب ابن الصلاح (610/2).
(31) صحيح مسلم، كتاب الصِّيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردًا (801/2)، الحديث رقم (1144) (148).
(32) التتبع (ص243) الحديث رقم (22).
(33) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، الحديث رقم (2009) (769).
(34) التتبع (ص259) الحديث رقم (32).
(35) التتبع (ص537) الحديث رقم (200).
(36) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل عمر رضي الله تعالى عنه (1864/4) الحديث رقم (2398).
(37) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه (12/5) الحديث رقم (2689).
(38) التتبع (ص296) الحديث رقم (53).
(39) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر (1476/3) الحديث رقم (1847) (52).
(40) هو مَمْطُور الحبشيّ الأعرج الدِّمشقيّ، وهو والد زيد بن سلّام الراوي عنه هنا. توفي مائة ونيف .
(41) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكُفر (1475/3)، الحديث رقم ((1847 (52).
(42) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الأدب، باب مَنْ كفّر أخاه بغير تأويل، فهو كما قال (26/8) الحديث رقم (6103).
(43) التتبع (ص216).
(44) تقدم تخريجه في الهامش رقم (14).
(45) التتبع (ص210) الحديث رقم (1).
ابن رجب الحنبليّ، أحمد بن رجب (ت795هـ) شرح علل الترمذي، تحقيق الدكتور همام سعيد، مكتبة الرشد (ط5)، سنة (1433– 2012م)، (163/1).

المراجع

الدار قطني، علي بن عمر، الالزامات والتتبع، تحقيق مقبل بن هادي، دار الآثار، صفاء، الطبعة الرابعة، 1433هـ.
الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأول، 1420هـ.
البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح، تحقيق زهير بن ناحه الناصر، دار طوق البخاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
مسلم، ابن الحجاج، المسند الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1370هـ.
ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي (ت852هـ) النكت على ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلى، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– السعودية) (ط1) (سنة 1984).
الشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ) اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، موسسة الكتب الثقافية– بيروت، لبنان (ط1) سنة (1405هـ– 1985).
السلمي، محمد بن الحسين (ت412هـ) سؤالات السلمي للدار قطبي، تحقيق: فريق من الباحثين، ط1، سنة 1427هـ.
الحاكم، محمد عبد الله (ت405هـ) معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، (ط2)، سنة (1397هـ).
الحنبلى، أحمد بن رجب (ت790هـ) شرح علل الترمزي تحقيق الدكتور همام سعيد، مكتبة الرشيد (ط5) (2012–1433).

Al-Daraqutni's *Altatabbu*: Its subjects, Objectives, and Conditions

***Montaser Gamal Hussein Hussein* ***

ABSTRACT

This research attempts to accurately examine the subject of al-Daraqutni's book Altatabbu to trace the hadiths in Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim, and the hadiths which are considered weak. The research also explains the paths of the Imam al-Daraqutni in his presentation of al-Asanid and al-Matun and the cases when al-Daraqutni resorted to each of these paths.

Keywords: Altatabbu; al-Daraqutni; hadith.

* .The University of Jordan. Received on 18/9/2017 and Accepted for Publication on 6/2/2018.